

تقييم أثر تعميق التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدلات البطالة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الايما): دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019

Assessing the Impact of deepening Regional Integration and Foreign Direct Investment inflows on Unemployment Rate in UEMOA countries : An empirical study during the period 1995-2019

بن خالدي نوال¹

أستاذة محاضرة "أ" / مخبر النقود و المؤسسات المالية في دول المغرب العربي / جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

nbenkhalidi@yahoo.fr

بن يوب لطيفة

أستاذة محاضرة "أ" / جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس

latifasanaa@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 21-01-2021 / قُبِل للنشر في: 13-05-2021

الملخص:

عملت دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات، على تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وذلك من أجل تحقيق عدّة أهدافٍ، أهمّها زيادة فرص العمل والرفع من معدّلات النموّ الاقتصادي. و بذلك، تمّ إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تعميق التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في التخفيض من معدلات البطالة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الايما)، باستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي، وذلك خلال الفترة 1995-2019، وباستعمال المتغيرات التالية: التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمتغيرات مستقلة، ومعدلات البطالة كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها عدم قدرة التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في تخفيض معدلات البطالة في دول الإيما على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية : التجارة البينية، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، البطالة، الإيما

تصنيف JEL: F15 ، E24 ، F21

¹ المؤلف المراسل: بن خالدي نوال، nbenkhalidi@yahoo.fr

Abstract :

After the exacerbation of the economic crises during the 1980s, the countries of the West African Monetary Union endeavored to deepen the economic integration between them, in order to achieve several objectives, the most important of which is the increased employment opportunities and increased economic growth rates. Thus, the West African Economic and Monetary Union was created. As a result, this study aimed to assess the impact of deepening regional integration and inward foreign direct investment on the reduction of unemployment rates in the countries of the West African Economic and Monetary Union (UEMOA) using standard methods based on carrying out the joint integration test and the vector autoregressive (VAR) model over the period 1995-2019. Using the following variables: intra-trade and inward foreign direct investment as independent variables, and unemployment rates as the dependent variable, this study achieved a set of results, the most important of which is the inability to regional integration and inbound foreign direct investment to reduce unemployment rates in UEMOA countries in the long run.

Keywords: Intra-Trade, Foreign Direct Investment Inflows , Unemployment, UEMOA.

Jel Classification Codes : F15, E24, F21.

مقدمة:

أصبح التكامل الاقتصادي أحد أهم السمات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، حيث تهدف هذه التكتلات الإقليمية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، لذا استحوذ هذا الموضوع على حيز كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية؛ وعرف العالم العديد من تجارب التكامل الاقتصادي، سواء بين الدول المتقدمة أو حتى بين الدول النامية. وشهدت إفريقيا العديد من تجارب التكتلات الاقتصادية، غير أن دراستنا ستقتصر على تجربة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، التي ترجع أصوله التاريخية، إلى سنة 1955م، عندما انتقل حق إصدار الأوراق النقدية إلى مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية والطنوغو، إلا أن البداية الفعلية كانت في ماي 1962م، بعد حصول هذه الدول على استقلالها.

وبعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات، أدركت دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، بأن هذا المستوى من التكامل لا يمكنها من تحقيق أهدافها، فاجتمعت الدول الأعضاء في 10 جانفي 1994م من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، من خلال إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل مختلف السلع والخدمات، وكذا الأشخاص ورأس المال، مع وضع تعريف جمركية مشتركة، وبذلك، تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بموجب معاهدة وقعت في دكاكر من طرف الدول الأعضاء، ودخلت حيز التنفيذ في 1 أوت 1994م بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء.

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن قيام تكتلات اقتصادية إقليمية يعمل على زيادة القدرات التنافسية للدول الأعضاء، ومن هنا عملت دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تدعيم التكامل فيما بينها، منذ سنة 1994م، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف، أهمها زيادة فرص العمل ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى خلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يثير الجدل حول دور التكامل الاقتصادي في التخفيض من معدلات البطالة في المنطقة، ولذا تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير كل من تعميق التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في التخفيض من معدلات البطالة في دول الایموا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية ، التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما انعكاسات تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول الایموا على معدلات البطالة؟
2. ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول الایموا على معدلات البطالة؟

فرضيات الدراسة:

تأتي دراستنا كمحاولة لتسليط الضوء على مدى فعالية كل من التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في التقليل من معدلات البطالة، وانطلاق من ذلك فان دراستنا تقوم على فرضيتين أساسيتين وهما:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة البينية على معدل البطالة في الایموا؛
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدل البطالة في الایموا.

منهجية الدراسة:

في سبيل التأكد من مدى صحة فرضيات الدراسة، سيتم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، والمنهج الاستقرائي، من أجل استقراء واقع التجارة البينية وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، بالإضافة إلى معدلات البطالة في الایموا، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهم، وكذلك البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي القياسي، من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية في تحليل أثر التكامل الاقتصادي والاستثمار على معدلات البطالة في دول الایموا.

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1. تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على التكامل الاقتصادي الذي يشهد اتجاها متزايدا و متسارعا في السنوات الأخيرة كعنصر أساسي في عملية التنمية، الأمر الذي يتطلب معرفة دوره في التقليل من معدلات البطالة في الدول الأعضاء بالمنطقة المتكاملة؛
2. تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حيوي ومعاصر، بالإضافة إلى أن التكامل الاقتصادي رافق دول غرب إفريقيا منذ مراحل تاريخية مبكرة يعود إلى سنة 1959م؛
3. تتمثل أهمية الدراسة في إثراء الدراسات العلمية في مجال البطالة من خلال دراسة التكامل الاقتصادي ودوره في التخفيض من معدلات البطالة، ومحاولتها للتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تساعد صناع القرار في وضع الخطط المناسبة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع التكامل الاقتصادي في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا؛
2. توضيح أثر التجارة البينية على معدل البطالة في الایموا؛
3. بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدل البطالة في الایموا؛
4. التعرف إلى المعوقات التي تحد من التكامل الاقتصادي لدول الایموا في التخفيض من معدلات البطالة.

1- الدراسات السابقة :

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت دور التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في التخفيض من معدلات البطالة بين دول المنطقة المتكاملة، والتي يتم عرضها على النحو التالي:

-دراسة (Yilmaz & Sasmaz, 2017,p90-96)، التي تهدف الى التحقيق في التأثير طويل الأجل لكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية على البطالة لعينة من 21 دولة ناشئة، خلال الفترة 1994-2014، وباستعمال المتغيرات التالية: البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد و إجمالي تكوين رأس المال، وكشفت النتائج التجريبية عن وجود تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بشكل إيجابي على المدى الطويل، بينما التأثير السلبي للاستثمارات المحلية على البطالة.

-دراسة (Barkauskaite & Naraskeviciut, 2016 p61-67)، التي حاولت تحديد تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المؤشرات الاقتصادية لدول البلطيق وهي إستونيا، ولاتفيا ووليتوانيا - وهي بلدان ذات اقتصادات مماثلة-، خصوصا مع تزايد أهمية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة 2000-2012، وقد أظهرت النتائج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي على الاقتصادات من خلال الناتج المحلي الإجمالي ونمو إنتاجية العمل في جميع دول البلطيق، على الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر على معدل البطالة في جميع دول البلطيق.

-دراسة (Caceres, 2011,p45-50)، التي بينت الأثر الكبير للتكامل الاقتصادي على تخفيض معدلات البطالة لبلدان الميركوسور التي تم تقسيمها إلى مجموعتين الأولى تضم الأرجنتين والبرازيل، والثانية تشمل كل من أوروغواي وباراغواي، باستعمال بيانات البانل وباستخدام نموذج VAR خلال الفترة 1991-2008.

-دراسة (RIIHIMÄKI, 2009,p3-9)، التي تبحث في كيفية تأثير التكامل الاقتصادي على العمالة للبلدان الأوروبية وهي النمسا وبلجيكا و الدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد وبريطانيا، خلال الفترة 1975-2004، وكذا للفترات الفرعية 1975-1989 و 1990-2004، وذلك باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج أن التكامل الاقتصادي قد تسبب في إصلاح هيكلية ضمني لأسواق العمل من خلال آثاره.

-دراسة (fertig, 2003,p22)، التي توضح تأثير التكامل الاقتصادي على العمالة وديناميكيات سوق العمل في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والدول التي كانت مرشحة للانضمام آنذاك، وذلك باستعمال بيانات البانل، وكذا تحليل ما إذا كان تأثير التكامل يختلف باختلاف القطاعات (السيارات والخدمات المالية)، وأشارت النتائج أن عمليات التكامل المستقبلية تؤدي إلى زيادة العمالة على مستوى الاقتصاد للبلدان التي ترغب بالانضمام وارتفاع طفيف في عمالة الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك، إلى وجود تأثير كبير للتكامل الاقتصادي على مستوى العمالة في قطاع الخدمات المالية في كلتا المجموعتين.

إنّ ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة لها، هو تناولها لعينة مهمة من التكتلات الإقليمية بإفريقيا، التي عملت على تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ 1994، مما سمح بتطبيق الدراسة القياسية في نفس الفترة الزمنية، من سنة 1995 إلى غاية 2019، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف إنجازات الدول المتكاملة، خلال كامل فترة الدراسة، بما يمكننا من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعة.

2- الإطار النظري :

نقدم في هذا الجزء بعض المعلومات التاريخية عن مبادرات التكامل الإقليمي بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وكذا نظرة عامة وموجزة عن واقع التكامل الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على واقع التجارة البينية، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ومعدلات البطالة.

2-1 لمحة مختصرة عن دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا:

تم إنشاء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والذي يدعى اختصارا بالايما (UEMOA)، في 10 يناير 1994، في داكار،و التي ضمت كل من بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو، وذلك بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات (الامام، 2004،ص175)، و تمثل هدفها الأساسي في تعزيز التنسيق و التكامل بين الدول الأعضاء، والتي كانت تهدف إلى (Le Traité modifié, 2020):

- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء، في إطار اقتصاد مفتوح و تنافسي و بيئة قانونية ملائمة؛
- ضمان تقارب الأداء والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بإجراء مراقبة متعددة الأطراف؛
- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، فضلا عن تعريفات جمركية خارجية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة؛
- تنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة، لاسيما في المجالات التالية الموارد البشرية واستخدام الأراضي والزراعة والطاقة والصناعة والتعدين والنقل والبنية التحتية والاتصالات؛
- ضمان السير الحسن لعمل السوق المشتركة وكذا قوانين الدول الأعضاء خصوصا نظام الضرائب.

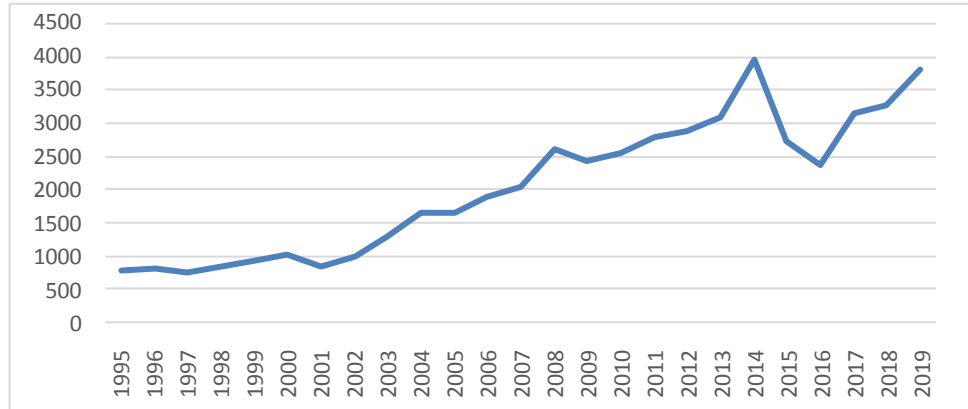
وحققت دول الامموا العديد من الانجازات، خصوصا في مجال التكامل الإقليمي كما يلي:

- ✓ إنشاء الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا في سنة 1955م، عندما انتقل حق إصدار الأوراق النقدية إلى مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية و الطوغو؛
- ✓ إنشاء البنك المركزي الموحد، في سنة 1959، ليحل محل مؤسسة الإصدار؛
- ✓ تمّ التوقيع على اتفاقية التعاون النقدي، بين الدول الأعضاء آنذاك: ساحل العاج، البنين (كانت تسمى سابقا داهومي)، بوركينا فاسو (كانت تسمى سابقا فولتا العليا)، مالي، موريتانيا، النيجر والسنغال، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2 نوفمبر 1962م؛
- ✓ انضمام التوجو للاتحاد في سنة 1963م، وخروج موريتانيا وإصدارها لعملة الوطنية سنة 1972م؛
- ✓ التوقيع على المعاهدة الثانية في سنة 1973م- مع انسحاب مالي منها قبل أن تدخل حيز التنفيذ- والتي تنصّ على إنشاء عملة موحّدة، وقد تمّ اختيار سعر صرفٍ موحّد، يربطها بالفرنك الفرنسي سابقاً، حدّد بـ 1FF=50CFA (الأورو حاليا)، وتمّ نقل مقرّ البنك المركزي من باريس إلى داكار عاصمة السنغال في سنة 1978م، وكذا تعيين محافظ أفريقي وبالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي؛
- ✓ عودة مالي إلى الاتحاد سنة 1972م.

2-2 واقع التكامل الإقليمي بين دول الامموا:

إنّ تحليل واقع التكامل الاقتصادي بين دول الامموا، يتطلب منا معرفة حجم التجارة البينية فيما بينهم، خلال الفترة 1995-2019، كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل 1. التجارة البينية بين دول الایموا

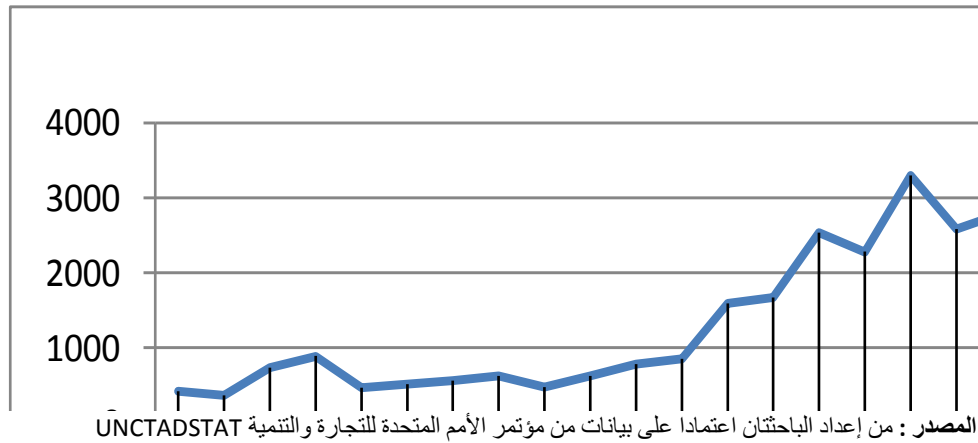


المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن حجم التجارة البينية، والتي تمثل حجم الصادرات والواردات من سلع وخدمات لبلد ما إلى الدول الأعضاء في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، عرفت تطورا ملحوظا حيث بعدما كانت 800 مليون دولار أمريكي في سنة 1995 أصبحت 3810 مليون دولار أمريكي في سنة 2019، وعلى الرغم من انخفاضها في بعض السنوات، إلا أنها مازالت تتفوق كثيرا على بداية الفترة.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، والتي توضح مدى قدرة الدول المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نوضحها في الشكل الموالي:

شكل 2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الایموا



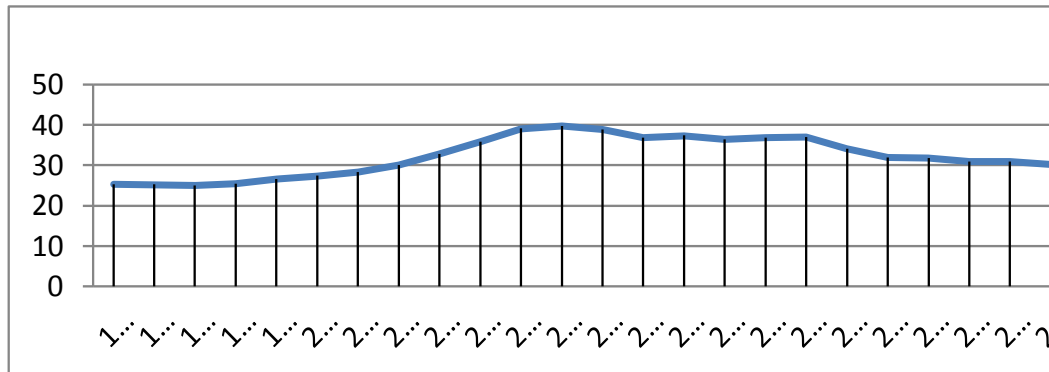
المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT

ويتضح من الشكل أعلاه أن تدفقا ملحوظا من بداية الفترة وحتى سنة 2003، ويعود هذا إلى ضعف الحوافز الممنوحة له، أو للقيود المتعددة المفروضة عليه. وابتداء من سنة 2003، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي

لغرب إفريقيا طفرة كبيرة و صلت لذروتها في سنة 2019، و هذا يعكس قدرة هذه الدول، بعد إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، على زيادة حجم و فرص الاستثمارات الأجنبية.

كما يتضح من خلال الشكل أدناه أن معدلات البطالة في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا لم تعرف انخفاضا خلال الفترة 1995-2019، حيث بعدما كان معدل البطالة 25% في سنة 1995، أصبح 30% في سنة 2019، وهذا يدل على أن إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، لم يعمل على زيادة فرص العمل، وذلك على الرغم من التطور الملحوظ في كل من حجم التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة:

شكل 3. معدلات البطالة في الايموا



المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات البنك العالمي DATABANK

وبعد تبيان تطور التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وكذا معدلات البطالة دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، سيتم قياس تأثير التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.

3 - الإطار القياسي :

من أجل تحليل أثر تعميق التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدلات البطالة، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسن، وباستعمال بيانات سنوية من سنة 1995 إلى غاية 2019، والتي استخرجت من قاعدة البيانات DATABANK و UNCTADSTAT، وذلك بتقدير المعادلة التالية:

$$UNE = c_0 + c_1 INTR + c_2 FDI + \varepsilon$$

علماً أنّ:

UNE: يمثل معدل البطالة في السيماك

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى السيماك.

INTR: يمثل التجارة البينية بين دول السيماك.

C_0, C_1, C_2 : معاملات النموذج.

ε : المتغير العشوائي.

1-3 استقرارية السلاسل الزمنية:

يسمح اختبار جذر الوحدة بمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة، وتحديد درجة تكاملها، ويعتبر اختبار ديكي فولر الموسع من بين أهم الأساليب المستعملة في ذلك؛ حيث يتضمن ثلاثة معادلات انحدار مختلفة: تحتوي الأولى على الحدّ الثابت، و تحتوي الثانية الحدّ الثابت والاتجاه العام، أما الثالثة فيدون حدّ ثابت و بدون اتجاه عام، ويتم اختبار فرضيتين، تتمثل الأولى في فرضية العدم $B=0:0H$ ، والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير المستقر، إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة

لـ t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرةً أخرى، لكن بعد أخذ الفروق، أما الفرضية الثانية، فهي الفرضية البديلة $B \neq 0:1H$ ، التي تدلّ على استقرار السلسلة، وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى؛ فهذا يعني أنّها متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ ، أما إذا تطلّب الأمر أخذ الفروق ($d, \dots, 1$) لجعلها مستقرة، فنقول أنّها متكاملة من الدرجة $I(d)$. (Bourbonnais, 2011, p32) ويوضح الجدول التالي النتائج التي تمّ الحصول عليها:

جدول 1. اختبار استقرارية السلاسل وفق ADF

	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدوئهما	قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدوئهما
UNE	-2,07	-1,58	0,09	-3,57	4,87-	-2,25
INTR	-0,56	-2,31	1,09	-5,94	-3,84	-5,02
FDI	-0,28	-3,20	0,84	-3,20	-3,31	-1,82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9
علماً أنّ t الجدولية عند:

قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدوئهما
1%	-3.78	-4.46
5%	-3.01	-3.64
10%	-2.64	-3.26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قبول فرضية العدم؛ لأنّ القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية لجميع متغيّرات الدراسة، مما يعني وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك نقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، أين يتّضح لنا رفض فرضية العدم لأنّ قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أنّ متغيّرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2-3 التكامل المشترك لجوهانسن:

بعد التأكّد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيّرات الدراسة وأنّها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى $I(1)$ ، فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة $I(1)$ وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية (Bourbonnais 2011, p 274-275):

– إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر ($r = 0$) أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0: r = 0$ ضد الفرضية

البديلة $H_1: r > 0$ ، فإذا تم رفض الفرضية العديمة تنتقل إلى الاختبار الموالي و ذلك إذا كانت λ_{trace} أكبر من

القيمة الذاتية للجدول وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد ($r = 1$) أي الفرضية العدمية تساوي الصفر $H_0: r = 1$ ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ ، فإذا تم رفض الفرضية العدمية تنتقل إلى الاختبار الموالي، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي 1.

من أجل اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي يعتمد على استخدام عدة معايير، ويبين الجدول التالي أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي 1 من طرف جميع المعايير كما هو موضح فيما يلي:

جدول 2 . اختيار فترة تباطؤ النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-397.3462	NA	7.27e+12	38.12821	38.27743	38.16060
1	-342.4395	88.89658*	9.31e+10*	33.75614*	34.35301*	33.88568*
2	-337.0885	7.134640	1.41e+11	34.10367	35.14819	34.33036

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9
أما نتائج اختبار التكامل المشترك فهي موضحة في الجدول أدناه:

جدول 3 . اختبار التكامل المشترك لجوهانس

اختبار الإمكانية العظمى			اختبار الأثر			قيم	الفرضية البديلة	فرضية العدم
الاحتمال	القيمة	قيمة الإمكانية	الاحتمال	القيمة	قيمة الأثر	المنتجة		
	الحرحة (5%)	العظمى		الحرحة (5%)				
0.74	21.13	9,96	0.43	29.79	19,85	0,35	$R > 0$	$R = 0$
0.44	14.26	7,34	0.28	15.49	9,88	0.27	$R > 1$	$R = 1$
0.11	3.84	2,54	0.11	3.84	2,54	0.10	$R > 2$	$R = 2$

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات Eviews9

يبين الجدول أعلاه أن كل من قيمة الأثر وقيمة الإمكانية العظمى أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني قبول فرضية العدم $r = 0$ ، وبالتالي رتبة المصفوفة تساوي الصفر، لذا فإن اختبار التكامل المشترك يشير إلى قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، مما يدل على انعدام تأثير للتكامل الاقتصادي على البطالة.

وبالتالي يمكن تقدير معادلة التكامل المشترك كما يلي:

$$UNE = 26,01 - c_1 0,0064 - c_2 0,0047$$

$$\text{prob}(0,00)(0,16)(0,15)$$

$$\text{Adjusted R} - \text{squared } 0.14$$

يتبين من خلال المعادلة ما يلي:

- القدرة التفسيرية الضعيفة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,14 وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة، تفسر حوالي 14% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع؛
- إن كل من التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يؤثران سلبيا على البطالة في الأيموا، لكن غير معنويان، وهو ما يؤكد أن التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لا يعملان على زيادة فرص العمل في دول الاتحاد على المدى الطويل.

3-3 نموذج متجه الانحدار الذاتي:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسية في الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعدم وجود علاقة توازنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، سيتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي، ويتألف هذا النموذج من عدة معادلات بحيث كل متغير فيه عبارة عن توليفة خطية لقيمه الماضية والقيم الماضية للمتغيرات الأخرى بالإضافة إلى المتغير العشوائي.

ويكتب نموذج متجه الانحدار الذاتي لعدة متغيرات (k) متغير وفترة تباطؤ (p) على الشكل المصفوفي التالي (Bourbonnais, 2011, p 274-275):

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + v_t$$

ونائج التقدير بدرجة تأخير واحدة يمكن توضيحها في المعادلة التالية:

$$UNE = 0.971 * UNE_{(-1)} - 0.001 * FDI_{(-1)} - 0.0002 * INTR_{(-1)} + 2.203$$

(0,067)	(0,0006)	(0,0007)
Adj. R-squared	0.919839	

نستنتج ما يلي:

- القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,91 وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة، تفسر حوالي 91% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع؛
- يرتبط معدل البطالة في السنة t ارتباط طردي مع معدل البطالة في السنة السابقة له، مما يعني أنه في حالة ارتفاع معدل البطالة في سنة فيتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا في السنة المقبلة، والعكس صحيح أي انخفاض في معدل البطالة من المتوقع أيضا أن يبقى للسنة المقبلة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدورة الاقتصادية في ظل النشاط الاقتصادي؛
- يتأثر معدل البطالة في الفترة t بعلاقة عكسية ومعنوية بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الماضية، أي أن زيادة الاستثمارات في سنة ما فهذا سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في السنة المقبلة، ويظهر هذا الميزة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في المدى القصير؛
- يتأثر معدل البطالة في الفترة t بعلاقة عكسية و معنوية بحجم التجارة البينية في السنة الماضية، أي أن ارتفاع التجارة البينية في سنة ما فهذا سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في السنة المقبلة، ويظهر كذلك الميزة الإيجابية للتجارة البينية على معدلات البطالة في المدى القصير.

4. نتائج الدراسة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن كل من التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر يلعبان دورا نسبيا في تخفيض معدلات البطالة في الآجال القصيرة فقط، في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا و التي تدعى بالأمم، وذلك خلال الفترة 1995-2019، حيث أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

- ❖ إن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول؛ مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛

- ❖ تبين من خلال اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ، أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي فترة واحدة؛
- ❖ أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أي أن التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لا يؤثران على البطالة على المدى الطويل؛
- ❖ من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبين لنا وجود علاقة عكسية ولكن غير معنوية بين التجارة البينية وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؛ مما يعني أن تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء لم يعمل على تقليص البطالة بين الدول الأعضاء في الآجال الطويلة؛
- ❖ يتأثر معدل البطالة في الفترة t بعلاقة عكسية ومعنوية بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية في السنة الماضية، ويظهر هذا الميزة الإيجابية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية على معدلات البطالة في المدى القصير.

الخاتمة:

- توصلت هذه الدراسة، أن للتكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر له دورا في التقليل من معدلات البطالة بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في الآجال القصيرة فقط؛ وذلك باستخدام بيانات سنوية من سنة 1995 إلى غاية 2019، وعليه تم التأكيد من خلال هذه الدراسة، على صحة كل من فرضيتها الأولى والثانية، التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على معدل البطالة في الامموا لكن في الآجال القصيرة، إلا أن زيادة التجارة والاستثمار بين دول المنطقة المتكاملة لم يعمل على خلق المزيد من فرص العمل على المدى الطويل؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:
- تعدد العضويات وتداخلها لدول إفريقيا-معنى أن دولة واحدة تنظم إلى أكثر من تكامل اقتصادي-، مما أدى إلى إعاقة عملية تنسيق السياسات، وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود؛
 - الإعطاء الأولوية لقضايا السلام والأمن على حساب قضايا التكامل الاقتصادي والاستثمار؛
 - عدم احترام المراحل النظرية المعروفة للتكامل الاقتصادي، حيث تم تشكيل الاتحاد النقدي أولا ثم تم الانتقال إلى مرحلة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

وعموما، نستخلص من هذه الدراسة، أن التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر إحدى العوامل التي تؤثر على معدل البطالة، هو ما يعطي دفعا أقوى للدول الأعضاء المعنية بهذه الدراسة نحو تحقيق المزيد من التنسيق والاندماج فيما بينها، بما يمكنها من تعزيز قدراتها، للاستفادة أكثر من مزايا هذا التكامل والاستثمار، وبالتالي يمكن إجراء دراسات مستقبلية للتحقيق في التأثير لكل من التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة وذلك بعد تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

قائمة المراجع :

الكتب:

Regis Bourbonnais , (2011) ,Économétrie Manuel et exercices corrigés.Paris :Dunod.

السيد علي عبد المنعم. (2008)،الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد محمود الامام، (2004)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية

مقال في مجلة:

Barkauskaite, A., & Naraskeviciut, V. (2016), Foreign Direct Investment Impact on Economic Indicators of the Baltic Countries. Economics and Business,p. 61-67.

Caceres, L. R. (2011),Economic Integration and Unemployment in Mercosur, Journal of Economic Integration,p. 45-65.

Özgür, B. S., İsmail, Ç., & Fatih, O. (2018), Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries, Journal of International Studies,p. 93-107.

michael fertig , (2003) ,The Impact of Economic Integration on EmploymentAn Assessment in the Context of EU Enlargement, IZA , p.22-1 .

Yilmaz , B., & Sasmaz, M. U.(2017, September), Impact of Foreign Direct Investments on Unemployment in Emerging Market Economies: A Co-integration Analysis, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), 10,p 90-96

Zhou Haiwen .(2017) .Unemployment and Economic Integration for Developing Countries .Munich Personal RePEc Archive ,p 28-1 .

Riihimäki, E, (2009), Essays on Economic Integration and Labour Demand, Helsinki,p3-9.

مواقع الانترنت:

Le Traité modifié, (2020, 3 12),Récupéré sur Présentation de l'UEMOA: www.uemoa.int, (consulté le jour/mois/année).

الأطروحات:

Rouguet, O. P, (2002), les Conditions de l'Intégration Optimale a l'Union Européenne : le cas de la Hongrie , Thèse de doctorat en Sciences économiques: université paris IX Dauphine.